الحديث الشريف

هل تنقيحه ممكن؟

للأستاذ محمد احمد الغمراوى

يموج العالم الغربى اليوم بخلاصة من المذاهب والنظريات والحقائق التى بلبلته حين تكاثرت عليه ، فصار لا يدرى ما يأخذ ، أو ما يدع .

والعالم الإسلامى عرضة لتلك الأمواج تتوافد عليه فتحدث فيه بعض ما أحدثت فى عالم الغرب من اضطراب فى الفكر والاعتقاد ، وذلك رغم ما يملكه المسلمون من معايير وثيقة للحق والباطل تتجلى فى كتاب الله وسنة الرسول .

ولعل من بوادر البلبلة الوافدة ما يبدو لبعض الناس فى بعض الأحاديث الشريفة من مخالفة للعقل يقترح من أجلها تنقيح كتب الحديث القديمة أو تنقيح الأحاديث نفسها فى كتب جديدة .

وتمحيص الحديث لا يمكن من الناحية النظرية إلا عن طريقين : تمحيص المتن أو تمحيص السند . فأما تمحيص الأسانيد فقد قام به أئمة الحديث على صورة لم تدع زيادة لمستزيد . وتحليل الأسانيد فوق ذلك أمر غير ممكن . وأما نقد متون الأحاديث فلا يزيد على أن يكون تحكيما للرأى فى الدين بحيث يصبح الدين رأيا ويصبح الرأى هو الدين .

إن القدماء كانوا على حق حين حكموا أن الطريق الوحيد المأمون فى تصفية الأحاديث هو طريق تمحيص السند ، لأنه بعد أن قامت الحجة القاطعة على رسالة الرسول صلوات الله عليه ، وأنه لا ينطق عن الهوى فى كل ما بلغه الناس عن الله ، لم يبق لتمييز الحق من الباطل إلا أن تثبت القول من الرسول . وتمحيص الأسانيد المتصلة إلى الرسول هو الطريق البديهى لهذا الإثبات .

فمن آيات الله الباهرة فى حفظ هذا الدين أن وفق علماء المسلمين للقيام بتلك المهمة الكبرى قبل أن يفوت وقت إمكان القيام بها فلو تأخرت إلى ما بعد تلك العصور التى تمت فيها لأصبح القيام بها مستحيلا ، إذ لو وجد العلماء الراغبون فى بذل الجهد القادرون على التمحيص ، لما وجد ما يفحص أو يمحص بعد موت جميع الشهود .

فمن فضل الله علينا وعلى الناس جميعا أن كان الدين وعلومه شغل العلماء الشاغل عصوراً طويلة حتى تم حفظ اللغة ، وحفظ القرآن ، وحفظ الحديث ، وإلا أصاب الإسلام ما أصاب غيره من التحريف والتبديل والتضييع .

ولست أدرى كيف يمكن إذا كان الحديث ثابتا عن الرسول أن يمتد إليه عقل ، مهما قدر ، بتنقيح أو تعديل ! لست أدرى كيف يمكن أن يجوز عند العقل أن قولا ثابتا عن الرسول الذى قطع العقل برسالته عن الله يصح أن يكون محل بحث غير بحث يرمى إلى استنباط المعنى منه ، لا إلى تصحيح أو تنقيح شىء فيه .

إن الدين قد جاء الانسانية بكثير مما لم تكن تعرف ، وكثير مما لا يمكن أن تعرف إلا من طريقه ؛ وكل أخبار الغيب لا يمكن أن تعرف إلا من طريقه . والمسألة ليست مسألة ما ذا نفهم من الدين ، أو ماذا نعقل ، أو ماذا يتفق مع ما نعرف أو نعلم عن غير طريقه ، ولكن المسألة هى أمر الواقع الذى كان والذى بلغه الرسول للناس عن الله سبحانه . فاذا ثبت أن أمراً قد وقع أو قولا قد صدر عن الرسول وجب قبول هذا الواقع وذاك القول مهما بدا للعقل غريبا أو عجيبا أو غير مفهوم .

إن الدين صادر عن خالق الخلق ، وقد تناول جميع الفطرة ماضيها وحاضرها ومستقبلها : بالإجمال فيما اقتضت الحكمة الإلهية إجماله ، وبالتفصيل فيما اقتضت تفصيله . والعقل الذى يمكن أن يحيط بالفطرة لم يخلقه الله بعد ، وهو على أى حال عقل المجموع لا عقل الفرد والعلم الذى يتسع حتى لا يند عنه شىء من الفطرة لم يوجد ، ولن يوجد أبدا . فسيظل الإنسان يعلم ويزداد علما من غير أن يصل إلى نهاية العلم .

وإذا كان الأمر كذلك فهل من المعقول أن يتطلع الإنسان إلى فهم كل شىء فى الدين كأن ليس فى دين الله ما يسمو عن عقل الإنسان ؟ وإذا كان فى الدين ما يسمو عن عقل الإنسان ويزيد عن علمه ، فهل من المعقول أن يحكم الإنسان عقله وعلمه فى الدين ، فلا يقبل من الحديث إلا ما طابق ذلك العقل على محدوديته ، وذلك العلم على قلته ؟ ألا يكون ذلك غروراً يضل

الإنسان به عن الله ، ويصبح به إلهه هواه ؟

ما هو القياس الذى يمكن أن يقيس به الإنسان متون الحديث وسنانيها ليقبل منها ما يوافقه ، ويرفض أو ينقح منها ما يخالفه حتى يزول الخلف ؟ إن الحق القاطع لا يختلف . ذلك أمر معروف مقطوع به . فهل يمكن أن يتناقض نص قاطع وأمر واقع عرفه الإنسان بالعلم المستقل عن الدين ، كالعلم الطبيعى مثلا ؟ إن هذا غير ممكن ؛ فالدين من عند خالق الفطرة ، واليقينى من العلم الطبيعى هو جزء من الفطرة ، بمعنى أنه وصف حقيق صادق لجزء منها ، والفطرة متجانسة متساندة فلا يمكن أن يناقض بعضها بعضا . وإذن فلا يمكن أن يناقض علم دينا أو دين علما إذا كان العلم صحيحا وإذا كان الدين من عند الله . لكن الدين بحكم تناوله جميع الفطرة يجمل القول أو يبهمه فيما لا يتعلق بضرورى لسعادة الإنسان الآن ، وفيما ضاق عنه علمه الحاضر أو علمه وقت أن نزل القرآن ؛ فيفهم الإنسان من القول المجمل أو النص المبهم بقدر عقله وعلمه ؛ بل لعله لا إجمال ولا إبهام هناك إلا بقدر ما يكون فى العبارات الكلية عند من لا يعرف جزئياتها ، فهى تبدو مجملة أو مبهمة لكثرة ما فيها من المعنى الذى استغلق على الإنسان ؛ حتى إذا ازداد علمه باطراد تقدمه ، فهم من النص ما لم يكن يفهمه ، واطلع منه على دنيا من الحقائق جديدة يتجدد بها له وللانسانية الحجج عصراً بعد عصر : أن الإسلام دين الله ، وأن محمداً رسول الله ، وأن القرآن كتاب الله ، وأن ما ثبت من الرسول لا يجوز أن ينقحه ، وإن وجب أن يتفهمه ، الإنسان .

سيقال طبعاً إن الثابت من الرسول صلوات الله عليه مختلف فى درجة الثبوت ، فالمتواتر من الحديث قليل أو أقل من القليل ، لا يكاد يجاوز أو يبلغ أصابع اليدين عدداً . وهذا لا اختلاف فى قبوله ولا فى أنه فوق التنقيح . والثابت غير المتواتر هو الصحيح على تفاوت فى درجة الصحة ، وهذا لا يفيد إلا الظن ، أى ترجيح أنه من قول الرسول على تفاوت فى درجة الرجحان ؛ وهذا هو الذى يصح أن يكون عرضة للتنقيح عند اللزوم .

إنى أقول أولا إن احتياط علماء الحديث رضوان الله عليهم من الناحية العقلية المنطقية الصرفة ، هو الذى جعلهم يضيقون دائرة المتواتر ذلك التضييق . وإلا فكثير من الحديث يلتحق بالمتواتر لتعدد طرقه وسلامة أسانيده . ولئن لم يتواتر هذا الكثير من ناحية اللفظ فهو متواتر أو يكاد من ناحية المعنى ولو دقق علماء التاريخ فى ثبوت التاريخ تدقيق علماء الحديث فى ثبوت الحديث لما كاد يثبت من التاريخ شىء . فسلك علماء الحديث فى نقد الأسانيد كان غاية فى التشديد كانوا يضعفون الحديث إذا عرف عن أحد رواته سهوة ، أو أخطأ عليه هفوة يرونها تخل بالكرامة . وكانوا ينبذون الحديث إذا عرف عن أحد رواته أنه كذب ولو مرة . وهذا تشديد كبير لأن الذى يكذب مرة ليس معناه أنه يكذب كل مرة ، أو أن الكذب له عادة . والذى يكذب على الناس ليس بضرورى أن يكذب على الرسول الذى توعد الكاذب عليه بالنار . لذلك لست أشك فى أن من بين ما رفضه علماء الحديث صحيح غير قليل ، فينبغى أن يكون ما قبلوه بالغاً فى الصحة كل مبلغ ، جديراً أن تتلقاه العقول بالطمأنينة والقبول .

فالرجحان هو أقل ما يمكن أن يوصف به ما صححه أولئك العلماء الأعلام المدققون . أى أن ما وصفوه بالظنى والراجح هو فى الواقع فوق ذلك بكثير ، ولكنهم وصفوه بأقل ما يمكن أن يوصف به ، لأن العقل لا يقطع بغير هذا . أى أن الأحاديث الصحيحة عند العقل هى قطعية الرجحان وما كان قطعى الرجحان هكذا فى الثبوت عن الرسول فأى حكمة يا ترى هناك فى القول بتنقيحه ؟ أفمن الممكن إنزاله عن مرتبة الراجح مع أن رجحانه مقطوع به ؟ أم من الممكن إعلاؤه عن مرتبة الراجح إلى مرتبة اليقينى ؟ ليس هذا ولا ذاك ممكنا عند العقل اليوم ، وإذن فلا محل هناك للقول بتنقيح صحيح حديث رسول الله صلوات الله عليه .

ويجب ألا يغرب عن البال ، أن الأحاديث الصحيحة وإن وصفت بأنها راجحة الثبوت عن النبى عليه الصلاة والسلام فان الإجماع منعقد على العمل بها فى الدين : أجمع على ذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، وأجمع على ذلك العلماء عصراً بعد عصر إلى عصرنا هذا . فمن يحدث نفسه بترك حديث صحيح لمجرد أنه لا يفهمه أو أنه يستغرب معناه يعرض نفسه للخروج على إجماع المسلمين ويعرضها الخروج على الإجماع لما فى ذلك من خطر حقيق عليه ، لا عند الناس ولكن عند الله :

« ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا » . فالإجماع واجب الاتباع بالكتاب بهذه الآية على الأقل ، وبالسنة بعدة أحاديث .